الأمم المتحدة

A/62/122

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٦٤ (أ) من القائمة الأولية*

متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٦١ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين. ويقدم التقرير لمحة عامة عن المناقشة التي جرت بشأن الموضوع ذي الأولوية ''تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع'' خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية. وهو يسلط الضوء أيضا على مسألة عمالة الشباب، وهي مسألة مستجدة، ويبحث عدة تحديات رئيسية تواجه توفير العمل اللائق، بما في ذلك حركة اليد العاملة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

* A/62/50.

020807 310707 07-42216 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا –	٥-٣٢	٤
ألف – تهيئة بيئة مواتية للعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع	٥-١١	٤
باء – السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم العمالة الكاملة والعمل اللائق	١٢-٢٢	٦
جيم – دور الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي كعنصرين رئيسيين في عملية توفير العمل اللائق	٢٣-٣٢	٩
ثالثا – التحديات الجديدة التي تواجه العمالة الكاملة والعمل اللائق وتأثيرها في التنمية الاجتماعية	٣٣-٦٦	١١
ألف – عمالة الشباب: التحديات والفرص	٣٤-٥٣	١٢
باء – المسؤولية الاجتماعية للشركات وإسهامها في التنمية الاجتماعية	٥٤-٦١	١٨
جيم – الهجرة وأثرها في التنمية الاجتماعية	٦٢-٦٦	٢٠
رابعا – الاستنتاجات	٦٧-٦٨	٢٣

أولا – مقدمة

١ – أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأن العمل المنتِج والعمالة المنتِجة عنصران محوريان لتحقيق التنمية، وأن العمالة الكاملة التي تدفع مقابلها أجور لائقة وسيلة فعالة لمكافحة الفقر والنهوض بالاندماج الاجتماعي. وأعادت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون التأكيد على الدور المركزي للعمالة في تحقيق التنمية الاجتماعية وأقرت بالحاجة إلى وضع استراتيجية دولية منسقة للعمالة بهدف زيادة فرص توفير سبل العيش المستدامة والحصول على العمل. وجرى كذلك تشجيع تبادل أفضل الممارسات لحفز جهود خلق فرص العمل وتوسيع نطاقها، والحد من البطالة، وتحسين نوعية العمل.

٢ – واستهلت الدورة الخامسة والأربعون للجنة التنمية الاجتماعية، التي عُقِدت في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، دورة التنفيذ الأولى العملية المنحى التي تمتد لسنتين. وتتألف كل دورة مدتها سنتان من جزء متعلق بالاستعراض يليه جزء متعلق بالسياسات. وبالنسبة لدورتها الأولى التي تمتد سنتين، اختارت اللجنة ”تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع“ ليكون موضوعها ذا الأولوية. ووفقا لما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كانت نتائج الجزء المتعلق بالاستعراض في شكل موجز أعده الرئيس. ويتوقع أن ينتهي الجزء المتعلق بالسياسات الذي سيجري خلال الدورة السادسة والأربعين للجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بالتوصل إلى نتائج متفاوَض بشأنها تتضمن استراتيجيات عملية المنحى.

٣ – وتم تناول موضوع اللجنة ذي الأولوية في تقرير الأمين العام الذي يركز على الاتجاهات في مجال العمالة الكاملة والعمل اللائق منذ عام ١٩٩٥، ولا سيما أثر العمالة الكاملة والعمل اللائق على القضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي (A/CN.5/2007/2). وتناول ذلك التقرير أيضا التحديات المستمرة في تلك المجالات.

٤ – ويسلط هذا التقرير الضوء على النقاط التي أثيرت في مناقشات اللجنة لموضوعها ذي الأولوية، ويأخذ في الاعتبار أيضا تقرير الأمين العام عن الموضوع ذي الأولوية. وفي الفرع الثالث، يسلط هذا التقرير الضوء على ثلاثة من التحديات المستجدة التي تواجه التنمية الاجتماعية من منظور الموضوع ذي الأولوية، وهي عمالة الشباب، والمسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهجرة اليد العاملة.

ثانيا – موجز للمناقشات الموضوعية التي جرت خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية عن الموضوع ذي الأولوية "تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع"

ألف – تهيئة بيئة مواتية للعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع

٥ – يمكن للسياسات الاقتصادية والاجتماعية السليمة أن تسهم في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ خطة توفير العمل اللائق. وخطة منظمة العمل الدولية لتوفير العمل اللائق هي خطة ذات جدوى خاصة؛ إذ تتضمن احترام الحقوق الأساسية للعمال، ومنع السخرة، وعمل الأطفال، وكفالة حقوق حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي، وتحسين الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي. وتدعو الحاجة أيضا إلى تنفيذ خطة أوسع نطاقا لتوفير العمل اللائق تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ومن ثَم خلق بيئة تساعد على التصدي للفقر بتوفير حق العمل للجميع في إطار عمالة جيدة، وإلى إتاحة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير الرسمي.

٦ – والبيئة الاقتصادية المواتية لخلق فرص العمل تشمل الحكم الرشيد، والأطر التنظيمية وأطر السياسات الملائمة، والشفافية، وحقوق الملكية العادلة التي يقوم بإنفاذها نظام قضائي مستقل، والهياكل الأساسية الملائمة، والقطاع المالي المتطور. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتمكن النقابات العمالية ورابطات أرباب العمل من التعبير عن شواغلها، والمشاركة في التفاوض حول تنفيذ سياسات العمل، وبالتالي الإسهام في الدفع قدما بخطة توفير العمل اللائق.

٧ – والحصول على التعليم والتدريب التقني والمهني عنصر رئيسي في البيئة التي تساعد على إيجاد فرص العمل. كما أن تطوير المهارات وبرامج التدريب أمور أساسية للاستجابة للطلبات على زيادة فرص العمل ورفع إنتاجية العمال. ومن المهم تحسين جودة التعليم والعمل على نحو وثيق مع القطاع الخاص للنهوض بتطوير المهارات الأساسية. ومن الأمور الأساسية أيضا تحسين سبل الاستفادة من التدريب المهني والإرشاد وبرامج التنسيب.

٨ – وتعيش غالبية الفقراء في المناطق الريفية وتعمل بها، حيث يكون العمل على الأرجح في القطاع غير الرسمي، ولا يخضع للحماية، ويفتقر إلى إطار تنظيمي. وبالتالي، فإنه ينبغي إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، وينبغي اتخاذ خطوات لتلافي وإبطال أي آثار سلبية للتحرير والعولمة على عمالة الفقراء وسبل عيشهم. ويمكن للتنمية الريفية، وزيادة الإنتاجية الزراعية التي يدفعها الاستثمار التكنولوجي، المساعدة على إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وعملية خلق فرص العمل ينبغي أن يصحبها الحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان الريفيون

وقابليتهم للتأثر. ومن المهم دعم البرامج التي تستثمر في الصحة والتعليم وتوفر الحماية الاجتماعية من أجل تقليل المخاطر إلى أدنى حد. وهناك عنصر مكمل، يتمثل في تحقيق النمو وخلق فرص عمل في القطاع الريفي غير الزراعي، وهو أمر حيوي إذا أريد الحد من الفقر بشكل مستدام في القطاع الريفي. وينبغي النهوض بالأنشطة المنتجة غير الزراعية، ليس كوسيلة لإيجاد فرص العمل فحسب، وإنما أيضا كوسيلة لتوطيد الروابط بين القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني.

٩ - وكثيرا ما يكون سكان المناطق الريفية مهمشين وتعوزهم سبل الحصول على الخدمات المالية التي هي ضرورية ليتمكنوا من العمل لحسابهم الخاص، وزيادة دخلهم، وتجميع الأصول، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. ويمكن للتمويل البالغ الصغر والائتمان البالغ الصغر أن يساعدا على زيادة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية. وإلى جانب الائتمان البالغ الصغر، فإن الاستفادة من التأمين من شأنها إمداد الفقراء بدعامة يستندون إليها في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي أو البطالة وينبغي توسيع نطاقها لتشمل أكثر الأشخاص تأثرا في بيئتي العمل الريفية والحضرية غير الرسمية. وينبغي تشجيع تقديم خدمات مالية شاملة للوصول إلى أفقر الفقراء.

١٠ - ويعد القطاع الحضري غير الرسمي مدعاة أخرى للقلق. فغالبية الفقراء في البلدان النامية تعتمد على الاقتصاد غير الرسمي كمصدر للعمالة. لذا، ينبغي للتدخلات والسياسات المعنية بإضفاء الصفة الرسمية على الاقتصاد غير الرسمي مراعاة أثر تلك التدابير على سبل عيش الفقراء. وفي هذا الصدد، لا يكون من المغالاة في شيء التشديد على أهمية دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل مستدامة ومنتِجة. فالنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعين غير الرسمي والرسمي من الاقتصاد يساعد على توسيع فرص العمالة. وينبغي تشجيع نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملها عن طريق وضع أطر للأنظمة والسياسات تفي بالغرض.

١١ - وختاما، يلزم بناء القدرات في الهيئات الحكومية المختصة التي تعنى بالعمالة والعمل، من قبيل وزارات العمل، إلى جانب تطوير رابطات العمال وأرباب العمل، من أجل رصد الأثر الإيجابي للسياسات الاقتصادية على العمالة والحفاظ عليه. وربما تكون هناك حاجة إلى القيام بإصلاحات قانونية وإصدار قوانين عمل جديدة للحد من العوائق التي تحول دون خلق فرص العمل وتقييم أثر السياسات على العمالة، وذلك في سبيل تهيئة بيئة مواتية لإيجاد فرص العمل. وبالإضافة إلى هذا، فإنه ينبغي تقييم آثار سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المحفزة للنمو على العمالة، وربما تغييرها من أجل تيسير خلق فرص العمل.

باء – السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدعم العمالة الكاملة والعمل اللائق

١٢ – ينبغي أن يكون خلق فرص العمل جزءا أساسيا من سياسات الاقتصاد الكلي. وقد اتفقت الحكومات في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة على إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية الكلية لزيادة إمكانيات خلق فرص العمل وتخفيض مستوى الفقر، مع العمل على خفض معدلات التضخم وإبقائها في مستوى منخفض. وتعهدت الحكومات بكفالة انعكاس نمو العمالة في سياسات الاقتصاد الكلي وإدماجه ضمن أهداف الحد من الفقر. وللأسف لم يُحرز تقدم كاف نحو الوفاء بتلك التعهدات.

١٣ – ومع أن النمو من الشروط الضرورية لخلق فرص العمل والحد من الفقر، فإن استراتيجيات تعزيز النمو كثيرا ما لا يراعى فيها بالشكل الكامل خلق فرص العمل والقضاء على الفقر. فالنمو الاقتصادي وحده لا يكفي لخلق فرص العمل على صعيد الاقتصاد الكلي. وظاهرة ''النمو غير المنشئ للعمالة''، التي كثرت الإشارة إليها في الأدبيات، تمثل مصدر قلق متنام نتيجة إخفاق النمو في خلق فرص العمل. ورغم أهمية سياسات الاقتصاد الكلي بالنسبة لخلق فرص العمل، فإن تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق لا يشكلان جزءا من الأهداف الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي إلا نادرا.

١٤ – وينبغي النظر إلى العمالة والعمل اللائق بشكل متكامل. وينبغي أن تراعى في هاتين المسألتين الأمور المتصلة بجانب الطلب فيما يتعلق بخلق الوظائف، وكذلك المسائل المتصلة بجانب العرض من قبيل تحسين التعليم والمهارات والصحة. ويساعد توافر سياسات اقتصاد كلّي داعمة وإطار مؤسسي جيد وأسواق تؤدي دورها بشكل جيد وهيكل أساسي جيد على خلق بيئة تمكينية للنمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر. وبالأخص، يقتضي الأمر وضع سياسات اقتصاد كلي معاكسة لتقلبات الدورة الاقتصادية من أجل التصدي لحالات الهبوط في أداء الاقتصاد وفي فرص العمل.

١٥ – وينبغي أن تهدف سياسات سوق العمل النشطة إلى تيسير التكيّف السلس من جانب كل من العمال وأرباب العمل مع التغيرات الناجمة عن العولمة وتحرير التجارة، وبذل جهود لجعل العولمة أكثر شمولا. وقد يُتخذ من سياسات سوق العمل النشطة وسيلة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي ولتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل. وينبغي انتهاج سياسات خاصة لتمكين المهمّشين في سوق العمل وإعادة إدماجهم في العالم المهني وفي المجتمع. وتعد سياسة المرونة من التطورات الهامة، وهي السياسة التي تجمع بين تمتّع أرباب العمل بالمرونة في تعيين الموظفين وتسريحهم وكفالة استحقاقات البطالة للعاملين. وينبغي كذلك تشجيع الاستثمار

في القطاعات الإنتاجية وفي نقل التكنولوجيا وفي التمويل والائتمان البالغي الصغر وفي برامج الأشغال العامة.

١٦ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تشارك جميع الوزارات الرئيسية، بالتعاون مع العناصر الفاعلة الأخرى، في تنسيق استراتيجيات خلق فرص العمل. وينبغي التشجيع على إقامة الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات العمال والنقابات لضمان نجاح الجهود الجماعية المتضافرة، وعلى تبادل أفضل الممارسات في مجال خلق فرص العمل. وينبغي أن تكفل وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل إدماج سياسات العمالة ضمن الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وينبغي إقامة خطوط اتصال أفضل بين هذه الوزارات وغيرها لتيسير التشاور في الأمور المتصلة بالتدريب المهني والإدارة وبرامج الأشغال العامة والتحويلات الاجتماعية ورصد تلك الأمور.

١٧ - ولكي تؤدي سياسات سوق العمل دورها بشكل جيد، ينبغي أن تستند إلى معلومات سوقية يعوّل عليها وتقييمات شاملة لسوق العمل. وينبغي أن يتم التعرّف على أوجه القصور في السوق قبل أن يتم التدخّل. وقد تتمثل أوجه القصور تلك في الافتقار إلى الوظائف نفسها، أو الافتقار إلى التدريب والخدمات التعليمية، أو ضعف القدرات في مجال تنسيب العمال. وينبغي تعزيز البرامج الإحصائية الوطنية لجمع البيانات للمساعدة على معالجة أوجه القصور تلك.

١٨ - وقد تسهم السياسات النقدية التي تطبّقها المصارف المركزية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بسعر الصرف ومعدل الفائدة والائتمانات، في خلق فرص العمل. فالسياسات النقدية السليمة تشجع الادخار والاستثمار، مما يرفع درجة الثقة في الاقتصاد ويعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وقد أدى التحرير المتنامي للمعاملات المالية، مقترنا بالتقلّب المتزايد لتدفقّات رؤوس الأموال، إلى حدوث أزمات مالية في بعض الأحيان، نجم عنها ارتفاع معدلات البطالة ونمو القطاع غير الرسمي. وكثيرا ما يكون للسياسات المالية والسياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار آثار سلبية على العمالة والحماية الاجتماعية، وبالتالي من الضروري المواءمة بين القدرة التنافسية للأسواق وأهداف خطة توفير العمل اللائق.

١٩ - وفي كثير من الأحيان لم يؤد استقرار الأسعار، الذي يعدّ متطلبا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوجه عام، إلى نمو اقتصادي مطرد وإلى خلق فرص العمل لفترات طويلة. وفي بعض الحالات، كان المعدّل المنخفض والثابت للتضخم، الذي يعتقد أنه في صالح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في واقع الأمر سببا لبطء النمو وارتفاع معدلات البطالة. وفي كثير من الأحيان يؤدي انتهاج السياسات النقدية المتشددة إلى ارتفاع سعر الصرف

وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات، مما يؤدي إلى هجرة الموارد إلى القطاعات غير القائمة على التبادل التجاري، وذلك يؤثر سلبا على العمالة والنمو.

٢٠ - وفي بعض البلدان والمناطق، تدعو الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين فعالية القطاع المالي. فلكي يكون القطاع المالي فعالا، ينبغي أن يكون قادرا على الاستجابة للمحفزات النقدية والمالية الوسيطة وأن يكون له تأثير أكبر على خلق فرص العمل في اقتصاد ما. وربما دعت الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية أخرى يكون لها تأثير على خلق فرص العمل. ويجدر إيلاء اهتمام أكبر للشواغل المتصلة بتحرير سياسات أسعار الصرف الثابتة، وتحقيق التوازن بين تنمية كل من القطاعين العام والخاص، وتنويع الاقتصاد بالابتعاد عن الاعتماد الزائد على الصادرات من الموارد الطبيعية والسلع الأساسية.

٢١ - وبخصوص مسألة حركة اليد العاملة، تجدر الإشارة إلى أن المهاجرين نادرا ما يتمكنون من الحصول على وظائف لائقة ولا يوفر لهم سوى الشيء القليل من الحماية القانونية. ورغم ما يثار من انتقادات بشأن التأثير الضار للهجرة على تدفقات اليد العاملة القليلة المهارات وإزاحتها للعمال المحليين وتخفيضها للأجور وتسببها في انهيار الأسر، فإن تنقّل اليد العاملة يؤدي إلى رفع معدّلات الدخل والإنتاجية على مستوى العالم، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ففي البلدان النامية، تخفّف التحويلات من قيود القطع الأجنبي التي تكبح النمو، وتساعد على زيادة معدلات استهلاك الأسر، وكثيرا ما تستخدمها الأسر المتلقية في التعليم والرعاية الصحية وتنمية المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، يحصل العاملون بالخارج على مهارات جديدة ويقيمون علاقات تفيد في تنمية حركة إقامة المشاريع في بلدانهم الأصلية. وفي البلدان المستقبلة لليد العاملة، تساعد هجرة اليد العاملة على التخفيف من الاختلال الديمغرافي الناجم عن تقدم السكان في العمر.

٢٢ - أما على الصعيد الدولي، فإن القدرة على تنويع وتعزيز الصلات مع سلاسل القيمة العالمية وخلق القدرات المحلية والتنويع واستراتيجيات التصدير الناجحة وجودة حافظات الصادرات كلها أمور تؤثر هي الأخرى تأثيرا إيجابيا على معدّل خلق فرص العمل. وعلاوة على ذلك، ينبغي التركيز على أنماط النمو وجودته وعلى اتّباع النُهُج القطاعية والهيكلية المراعية لاعتبارات العمالة، بما في ذلك الاستراتيجيات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة بدلا من الاستراتيجيات التي تعتمد على رؤوس الأموال أساسا.

جيم – دور الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي كعنصرين رئيسيين في عملية توفير العمل اللائق

٢٣ – بالنسبة للحماية الاجتماعية، أوصت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين بتدعيم طرائق التغطية لنظم الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات السكان المشتغلين بأشكال العمالة المرنة وكذلك تعزيز آليات تحديد الأجور الدنيا، حسب الاقتضاء. وقد لوحظ ارتفاع في عدد أشكال العمل غير المأمون الذي يقدّم قدرا أقل من الحماية الاجتماعية إلى جانب أجور أدنى مستوى، وظروف عمل أسوأ. ولم تكيّف الحماية الاجتماعية المقدّمة من الدولة لكي تستوعب نمو تلك الأشكال الهشة من العمالة وما صاحبه من تغيّر اجتماعي.

٢٤ – ويمثل الافتقار إلى الحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي مصدر قلق بشكل خاص. ففي ذلك الاقتصاد، يحصل العمال في الغالب على أجور أقل ويعملون في ظروف سيئة ويحصلون على حماية اجتماعية محدودة أو لا يحصلون على أي حماية اجتماعية؛ وبالتالي فإن العمال غير الرسميين أضعف تحصينا من غيرهم. وتفتقر الحكومات إلى القدرة على إنفاذ لوائح العمل وكفالة الامتثال لها. ولتحقيق توازن أفضل بين مرونة سوق العمل والحاجة إلى توفير الأمن الوظيفي للعمال، ينبغي الأخذ بأشكال العقود المرنة والمأمونة والكافلة للحماية الاجتماعية، بالاقتران مع سياسات فعالة فيما يتصل بسوق العمل وتطبيق مبدأ التعلّم مدى الحياة.

٢٥ – والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي عنصران أساسيان في خطة توفير العمل اللائق. ونتيجة للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وللانخفاض في الإيرادات العمومية، وللضغوط الديمغرافية، تم تقليص الحماية الاجتماعية بقدر كبير. وبالتالي، أصبحت إمكانية توفيرها محل شك. إلا أن حجم الاستثمار اللازم في الحماية الاجتماعية هو في الواقع صغير مقارنة بالنتائج الإيجابية الكثيرة التي يمكن أن يحققها. فالحماية الاجتماعية توفر دخلا ثابتا في وقت الأزمات الاقتصادية، وتساعد على التخفيف من حدة تأثير التقلبات الدورية في الاقتصاد. كما أنها أداة مفيدة للإبقاء على الطلب والنمو الاقتصادي عند المستويات المواتية لخلق فرص العمل. وباعتبارها جزءا من سياسة الأمن الوظيفي المرن، فإنها تيسّر التغيير والإصلاح لجعل سوق العمل أكثر قدرة على الاستجابة للمستجدات وأفضل أداء. وتقلل الحماية الاجتماعية من ضعف الفقراء من الناحية الاقتصادية وقد يكون توفّرها مسألة حياة أو موت في غياب شبكات الأمان الاجتماعي وإمكانيات تحصيل دخل كاف من القطاع غير الرسمي. والتزام الحكومات بتوفير الحماية

الاجتماعية هو تعبير واضح عن التزامها السياسي بمساعدة أفقر الناس والتقليل من ضعف حصانتهم.

٢٦ - وفي البلدان النامية، قد تغيب الفعالية عن الحماية الاجتماعية نتيجة بعض المعوقات كالقيود المفروضة على الميزانيات وسوء الحوكمة ومحدودية التغطية. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتنمية القدرة المؤسسية في مجال توفير الحماية الاجتماعية. وبالرغم من وجود طرائق عديدة للتمويل منها التحويلات النقدية أو التغطية الأساسية الشاملة أو التأمين أو توليفة ما من تلك الطرائق، ينبغي تأمين التمويل المستدام للحماية الاجتماعية وتحسين شفافية إدارتها المالية.

٢٧ - وينبغي أن تتم موازنة الآثار السلبية لعمليات التكيف الهيكلي وتكييف سوق العمل بتوفير شبكات أمان اجتماعي كافية. وقد يكون إدخال الإصلاحات على نظام الضمان الاجتماعي وتكييف برامجه حسب التغيرات السوقية المرتبطة بالدورة الاقتصادية أمرا ضروريا، ولكن ينبغي توافر مجموعة أساسية من سياسات الضمان الاجتماعي لحماية العمال وتمكين الشركات من التكيّف مع تغيرات السوق. وفي حالات ضعف الحماية الاجتماعية أو انعدامها، ينبغي أن يُوفّر التأمين ضد فقدان الدخل بواسطة آليات لإدارة المخاطر منها المدخرات والائتمان والتأمين التعاوني والأشغال العامة.

٢٨ - ويأتي تقدم السكان في العمر بمجموعة جديدة من التحديات التي تعترض وضع استراتيجيات فعالة لخلق فرص العمل. فكثيرا ما يضطر العمال الأكبر سنا إلى الاستمرار في العمل نتيجة عدم كفاية الدخل عند التقاعد. وخلق فرص العمل الكافية، بما في ذلك فرص العمل لبعض الوقت، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكبار السن الراغبين في العمل. والحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات والتأمين الصحي، يمكن أن تحد من الفقر في أوساط المسنين.

٢٩ - والتحويلات الاجتماعية تعدّ هي الأخرى أداة إنمائية أساسية للحد من الفقر والتفاوت. ولها تأثير إيجابي على معدلات الانتظام والأداء بالمدارس، وتساعد على إتاحة فرص أكبر للحصول على الرعاية الصحية وعلى تغذية أفضل. وكثيرا ما تلاقي التحويلات النقدية مقاومة من مقرري السياسات الذين يرون أنها تؤدي إلى الاعتمادية. إلا أن الأبحاث تظهر ضعف الأدلة على أن التحويلات النقدية لها تأثير سلبي على الاقتصاد. وعلى عكس الانطباع السلبي المأخوذ عنها، تؤدي التحويلات النقدية إلى تحفيز الطلب وتوليد القدرة على الإنفاق ولها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وقد يتضاعف تأثيرها بفعل التدخلات

المكمّلة إذا كانت مقترنة باستراتيجية إنمائية طويلة الأجل، وبناء رأس المال البشري، والاستثمار في التعليم والتدريب وخلق فرص العمل.

٣٠ - ويمكن للحوار الاجتماعي بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات العمال والنقابات أن ينهض بالجهود الرامية إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق وأن يساعد على تنفيذ إصلاحات سوق العمل مع حماية حقوق العمال في ذات الوقت. وتساعد ترتيبات المساومة الثلاثية الأطراف على التخفيف من آثار التضخم وتحقيق توافق في الآراء حول الأجور.

٣١ - ولا غنى عن الحوار الاجتماعي لتشجيع التوصل إلى توافق آراء وحلول وسط بشأن العديد من المسائل المتنازع عليها المتصلة بالعمالة، والتي تتعارض بشأنها مصالح العمال وأرباب العمل. ويمكن أن تسهم رابطات أرباب العمل والنقابات في الحوار الاجتماعي، ومن الضروري أن تتمتع هذه المنظمات بالاستقلالية وبسيادة قراراتها. وقد يؤدي غياب الحوار الاجتماعي الفعال إلى نشوب نزاعات عمالية خطيرة مما قد ينتج عنه خسائر في الإنتاج. ومن المهم أن تتوافر آليات ملائمة للوساطة والمصالحة من أجل منع وتسوية النزاعات العمالية. وينبغي تعزيز المؤسسات القضائية لزيادة كفاءتها في مجال تسوية المنازعات.

٣٢ - وتدعو الحاجة إلى دعم القدرات الوطنية في مجال تصميم وتنفيذ السياسات الاجتماعية وسياسات العمالة بشكل فعال بالتعاون مع النقابات ومنظمات الأعمال. ويمكن للوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية أن تساعد على إقامة شراكات بين العديد من العناصر الفاعلة لخدمة هذا الغرض. وفي البلدان التي بها اقتصادات غير رسمية ضخمة، من الضروري تعزيز تمثيل وتنظيم العمال وأرباب العمل. ويمكن توطيد الحكم الرشيد إذا شارك الشركاء الاجتماعيون الوطنيون في عملية التنمية بشكل كامل. وينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي الأخرى لتسهم بشكل أفضل في تصميم وإدارة وتمويل هياكل التدريب والمعلومات المتعلقة بسوق العمل لتيسير الوصول إلى فرص العمل.

ثالثا - التحديات الجديدة التي تواجه العمالة الكاملة والعمل اللائق وتأثيرها في التنمية الاجتماعية

٣٣ - يتناول الفرع الثالث ثلاث مسائل ناشئة ما برحت تُطرح في النقاش الدولي بشأن التنمية الاجتماعية على مدى العقد المنصرم هي: التحدي الخاص بعمالة الشباب؛ ومسؤوليات شركات القطاع الخاص من الناحية الاجتماعية عن الحد من الفقر ومعايير

العمل اللائق؛ والهجرة الدولية. وعلى الرغم من أن تحديات التنمية الاجتماعية والفرص المتاحة لها الناشئة عن هذه المسائل لم يجر طرحها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ فإنها تزداد بروزاً منذ ذلك الحين في جدول الأعمال العالمي المتعلق بالتنمية.

ألف – عمالة الشباب: التحديات والفرص

٣٤- أشار برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١] إلى الحاجة الملحة لإيلاء أولوية خاصة، في وضع السياسات، للمشاكل الهيكلية والبطالة الطويلة الأجل والعمالة الناقصة للشباب. ودعا أيضاً إلى تعزيز فرص العمالة المتاحة للشباب وأكد وجوب أن تستهدف السياسات ضمان توافر خيارات لجميع الشباب لبناء مستقبلهم عن طريق تحسين قدرتهم على تدبير الأمور وإعدادهم للعمالة المستدامة أو للمهن الحرة وتزويدهم بالتدريب في المجال المهني ومجال الإدارة والمهارات الاجتماعية والخبرة العملية وتثقيفهم بالقيم الاجتماعية. وشدد البرنامج كذلك على أهمية حماية الشباب من الاستغلال الاقتصادي وأشار إلى أنه ينبغي بذل جهود خاصة لوضع وتعزيز برامج تستهدف الشباب الذين يعيشون في حالة فقر من أجل تعزيز الفرص المتاحة لهم على الصُعُد الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي والثقافي.

٣٥ - وينطوي تحقيق هدف عمالة الشباب على أفضل إمكانيات لإدماج شباب اليوم في الاقتصاد العالمي. وعندما تتوافر فرص العمل للشباب فإنهم يصبحون شركاء في التنمية ومستفيدين منها. والهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يرمي في جملة أمور إلى التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً، يقيم الدليل على أهمية عمالة الشباب. ويشكل الاستثمار في المستقبل من خلال إتاحة فرص العمالة للشباب هدفاً حاسماً من شأنه أن يسهم في جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - وعلى الرغم من أن الشباب يمثلون ربع السكان الذين هم في سن العمل فإنهم في الوقت الحاضر يشكلون حوالي نصف إجمالي عدد العاطلين عن العمل، بل إن هذا الرقم أعلى من ذلك في بعض المناطق؛ ففي أفريقيا، يزيد احتمال بطالة الشباب بمقدار ثلاث أضعاف عن احتمال بطالة نظرائهم من الكبار[٢]. ومنذ عام ١٩٩٥، ما برحت القوة العاملة من الشباب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتزايد بنفس السرعة التي تتزايد بها نسبة

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) منظمة العمل الدولية. *African Employment Trends*, Geneva, 2007.

السكان الشباب، وتسجل هذه النسبة ارتفاعاً قدره ٣٠ في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حين أنها تشهد هبوطاً في المناطق المتقدمة النمو وفي شرق آسيا. ومع ذلك تدهورت آفاق حصول الشباب على فرص العمل في معظم المناطق. ومن المقدر بوجه عام أن يكون حوالي ١٧٠ مليون شاب غير نشطين اقتصادياً على الرغم من أن كثيراً منهم يمكن أن يكونوا في الواقع نشطين في القطاع غير الرسمي[٣]. ويتزايد أيضا عدد الشبان غير النشطين اقتصاديا، بمن فيهم الذين ليسوا عمالا ولا طلبة (يشار إليهم أحياناً بالشباب الذين لا يمارسون عملا ولا يتلقون تعليما أو تدريبا). وفي البلدان المتقدمة النمو، يوجد في المتوسط شاب من كل سبعة شباب لا يعمل ولا يدرس في حين أن هذا الرقم يصل في وسط وشرق أوروبا إلى واحد من كل ثلاثة شبان.

٣٧ - ويلاحظ أعلى معدل للبطالة بين الشباب على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٥,٧في المائة) ووسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٩,٨في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٨,١في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٦,٦في المائة) وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (١٥,٨في المائة) والاقتصادات المتقدمة النمو (١٣,٣ في المائة) وجنوب آسيا وشرق آسيا (١٠ و٧,٨ في المائة على التوالي). وقد سجلت بعض أهم الزيادات الحادة في معدلات البطالة بين الشباب على مدى العقد الماضي في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (ارتفع معدل البطالة من ٩,٢ إلى ١٥,٨ في المائة) وفي أمريكا اللاتينية (من ١٤,٤ إلى ١٦,٦ في المائة). وفي كلتا الحالتين، تحمَّل الشباب وطأة البطالة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية. ولم تتقلص البطالة بين الشباب إلا سوى في الاقتصادات المتقدمة النمو، وذلك نتيجة تنفيذ استراتيجيات ناجحة لعمالة الشباب مقترنة بانخفاض أعداد الشباب في القوة العاملة[٤].

٣٨ - ويتأثر الشباب الذين يلتحقون بأسواق العمل بالاتجاهات الجديدة في سوق العمل، بما فيها كثرة تنقل اليد العاملة، وزيادة العمالة في القطاع غير الرسمي التي تفتقر إلى الضمان الاجتماعي، والتغييرات السريعة في التكنولوجيا. وهذه التغييرات فتحت آفاق عمالة جديدة وطرحت كذلك تحديات جديدة. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً جديدة لتوفير الوظائف وإرساء مجتمعات قائمة على المعارف وحتى مشاركة فعالة أكبر في العملية السياسية. ويمكن أن تنظر الحكومات في دعم المؤسسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات

(٣) منظمة العمل الدولية. *Global Youth Employment Trends*, Geneva, 2006.

(٤) المرجع نفسه.

والاتصالات عن طريق الاستثمار في البنية التحتية وتقديم حوافز مالية لتوظيف الشباب، مما يسهم في خفض بطالة الشباب.

٣٩ - ونظرا لانتقال العمالة في كثير من البلدان النامية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والتحول من تصنيع السلع والخدمات على نطاق صغير إلى تصنيعها الموجه نحو التصدير، يهاجر الشباب، الذين هم على ما يبدو أكثر مرونة وتنقلاً من الكبار، إلى المراكز الحضرية مما يجعلهم أهم المستفيدين من هذه الاتجاهات. وعلى الرغم من أن كثيراً من الشباب استفادوا من فرص العمل الجديدة الناجمة عن انتقال التصنيع على النطاق العالمي من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، فإن العولمة في الواقع لا تتيح دوما كثيرا من الفرص الاقتصادية الجديدة لأعداد الشباب المتزايدة باستمرار في البلدان النامية.

٤٠ - وفي كثير من الحالات، يضطر الشباب، بسبب استمرار الصراعات ونقص الاستثمار في الهياكل الأساسية والتدريب، إلى البحث عن العمالة في الخارج مما يسهم في جانب كبير من هجرة الأدمغة من بلدان المنشأ. غير أنهم من ناحية أخرى، سيكونون لدى عودتهم قد حصلوا على إمكانات كبيرة، بما اكتسبوه من مهارات جديدة في الخارج يسهمون بها في بلدانهم الأصلية. ولا تواجه الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية تحدياً في توفير فرص عمل جديدة للشباب فحسب وإنما أيضاً في ضمان فرص عمل لائقة للشباب الذين يعانون من نقص العمالة ويعملون في الاقتصادات غير الرسمية في المناطق الريفية والحضرية.

٤١ - وتتأثر بطالة الشباب تأثراً شديداً بدورات النشاط الاقتصادي، وجرت العادة عندما يكون هناك انتكاس في النشاط الاقتصادي، أن تعمد المؤسسات التجارية أولاً إلى خفض الوظائف التي يشغلها الشباب مع حماية تلك التي يشغلها الكبار. وإضافة إلى ذلك تُحدث بطالة الشباب الطويلة الأجل مضاعفات سلبية كثيرة على المستوى الاقتصادي. ويتعرض الشباب، الذين يحرمون من فرص العمل في بداية حياتهم العملية، إلى قدر أكبر من مخاطر انخفاض الأجور مع تقدمهم في السن، وإلى البطالة، ونوبات أطول من البطالة في المستقبل كبالغين وإلى احتمالات أكبر للوقوع ضحايا للفقر. ولن يتوافر للشباب العاطلين عن العمل ما يكفي للإنفاق كمستهلكين أو للادخار أو للاستثمار مما سيضر بدوره بأرباب العمل والاقتصادات. والأهم من ذلك أن الاستثمار في تعليم الشباب وتدريبهم لن يكون مجديا إذا لم يُفض إلى حصولهم على عمل منتج؛ فبالعمالة وحدها يمكن أن يصبحوا دافعي ضرائب ويبدأوا في دعم الخدمات العامة.

٤٢ - وتترتب أيضاً عن بطالة الشباب أعباء مثقلة على الصعيدين الفردي والاجتماعي. فالشباب العاطلون عن العمل أكثر عُرضة للتهميش والاستبعاد، وأكثر عرضة للإحباط وقلة

الاحترام الذاتي وللوقوع ضحايا لتعاطي المخدرات وللأمراض. ويمكن أن تؤدي قلة الاحترام الذاتي وتدني مستوى الرفاه إلى سلوك معاد للمجتمع وإلى العنف وجنوح الأحداث. وكثيراً ما تزيد البطالة التي تدوم فترات طويلة من تعرض الشباب لخطر الجنوح. وهناك صلة على ما يبدو بين ارتفاع معدل بطالة الشباب وتزايد معدلات الجنوح في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويبدو أيضا أن البطالة التي تؤدي إلى الفقر والجوع والاستبعاد الاجتماعي مرتبطة بالجنوح في أفريقيا .

٤٣ - ويمكن أن تؤدي بطالة الشباب الطويلة الأجل إلى اضطرابات مدنية وسياسية وحتى إلى العنف. وأشير إلى أن عدداً كبيراً من الشباب العاطلين عن العمل والساخطين يتزعون إلى عدم الثقة بالحكومة والتشكيك في سلطتها وتهديد استقرارها. وفي بعض الأحيان، يكون الشباب أيضاً عرضة للتلاعب بهم من الناحية الإيديولوجية. وإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر إضافية لارتفاع معدلات البطالة بين الشباب تتعلق بإثارة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في حالات ما بعد انتهاء الأزمات والصراعات. بيد أنه من الناحية الإيجابية، كثيراً ما يصبح الشباب والطلاب الذين يواجهون تحديات نتيجة تعرضهم لأزمة اقتصادية وللظلم الاجتماعي والسياسي، قوة إيجابية للتغيير من خلال مطالبتهم بالحكم الرشيد والديمقراطية وبوضع حد للتمييز.

٤٤ - ولما كان انعدام فرص العمل قد يؤدي إلى تجنيد الشباب في الصراعات المسلحة فيمكن النظر إلى العمالة كجسر يربط بين التنمية والخطط الأمنية. فعمالة الشباب مسألة حاسمة بالنسبة إلى منع الصراع والنهوض بالتعمير بعد انتهاء الصراع. والاستثمار في إعادة إدماج المحاربين من الشباب وتوفير سبل عيش مستدامة للشباب في مناطق ما بعد الصراع يكتسي أهمية بالنسبة إلى بناء السلام بشكل فعال.

٤٥ - وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير محددة الهدف لتذليل الصعوبات التي يواجهها الشباب عند دخولهم سوق العمل واستمرارهم فيها، من قبيل التمييز والافتقار إلى الخبرة والتحيز أو الافتقار إلى رأس المال لإقامة مشروع تجاري. ومن المهم أيضاً في سياق عمالة الشباب تناول مسائل من قبيل الطابع غير الرسمي للعمالة؛ وإزالة القيود داخل سوق العمل وقوانين حماية العمالة التي من شأنها أن تعرقل دخول الشباب إلى سوق العمل؛ والتمييز على أساس نوع الجنس الذي تواجهه النساء الشابات؛ والشباب المعوقون؛ وأولئك الذين ينتمون إلى أقليات عرقية. ومن الأهمية بمكان أيضاً تهيئة فرص عمل مرنة للشباب وبوجه خاص للمعرضين إلى مخاطر، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص في مجالات جديدة من سوق العمل بما فيها السياحة والخدمات.

٤٦ - ومن الضروري إدراج عمالة الشباب في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية. وينبغي أن يكون تحسين إمكانات توظُّف الشباب محل اعتبار أساسي في صوغ سياسات فعالة تعليمية وخاصة بسوق العمل. وللمساعدة في أداء هذه المهمة، أُنشئت شبكة تشغيل الشباب في عام ٢٠٠١ كمبادرة اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي. وتركز هذه الشبكة على أربعة مجالات ذات أولوية لعمالة الشباب هي: تحسين إمكانات توظُّف الشباب عن طريق الاستثمار في التدريب والتعليم وتشجيع تنظيم المشاريع وتيسير إنشاء المؤسسات التجارية وإدارتها؛ وجعل توفير فرص العمالة محور سياسات الاقتصاد الكلي؛ وضمان تكافؤ الفرص بين الشبان والشابات. وتسعى الشبكة إلى إشراك الشباب بوصفهم شركاء على قدم المساواة في عملية وضع السياسات. وقد وضع عدد من البلدان الرائدة في الشبكة خططاً وطنية لمكافحة بطالة الشباب. ويُركز كثير من تلك الخطط على تشجيع تنظيم المشاريع وعلى إتاحة فرص أفضل للشباب لتلقي التعليم والتدريب المهني.

٤٧ - ومن المهم مطابقة التعليم والتدريب، والتعلم مدى الحياة، الذي يزيد من فرص توظُّف الشباب، مع احتياجات سوق العمل. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع التدريب المهني المناسب في المستويات الأول والثاني والثالث والتوسع فيه لكي يكتسب الشباب المهارات التي يمكن أن تحسِّن من فرص دخولهم إلى سوق العمل.

٤٨ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لشباب الريف، الذين يصعب عليهم في أغلب الأحيان المنافسة في أسواق العمل الحضرية بسبب افتقارهم إلى التدريب والمهارات اللازمة. ومع ذلك فإن المساهمة الممكنة لهؤلاء الشباب في التنمية الريفية من خلال الممارسات الزراعية المبتكرة، ما زالت غير معترف بها إلى حد كبير. فبإمكان هؤلاء الشباب أن يغذوا النمو في المناطق الريفية لو أن الحكومات استثمرت في الهياكل الأساسية الريفية، وقامت باستصلاح الأراضي، وأعطت حوافز للأعمال التجارية، وأتاحت فرصا للحصول على القروض. والسؤال الذي يظل قائما هنا هو كيف يصبح العمل في الزراعة أكثر إنتاجية. وفي السياق المذكور أعلاه، لا بد من تقييم التدريب القائم على المجتمعات المحلية من أجل تحسين مهارات العاملين في الاقتصاد غير الرسمي لمعرفة مدى فعالية هذه المهارات ومدى ارتباطها بالسوق.

٤٩ - كما ينبغي استخدام تطوير المهارات الإدارية ومبادرات التمويل البالغ الصغر في تقليل الحواجز أمام تنظيم الشباب للمشاريع. ومن بين البدائل لذلك التمويل المدخرات الموازية أو برامج تشجيع الادخار. فهذا النهج القائم على الأصول بدعم من المجتمعات المحلية يساعد الشباب في تعلم الإدارة المالية قبل أن يستهلوا مشاريعهم التجارية. وينبغي للمصارف التجارية أن تقدم قروضا للمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم التي يقودها الشباب.

ودعما لهذا المسعى، تستطيع المصارف المركزية أن تلعب دورا نشطا في تيسير فرص حصول مثل هذه المشاريع والمشاريع المتناهية الصغر على القروض. وينبغي تحديث أساليب الأعمال التجارية بهدف تقليل تكاليف المعاملات أيضا.

٥٠ - ونظرا لقلة الفرص في أسواق العمل الرسمية، يضطر الشباب إلى إقامة المشاريع أو العمل لحساب أنفسهم في القطاع غير الرسمي، حيث يواجهون ظروف عمل خطرة مع أجور ضعيفة، ودون أي فرص للتقدم. وقد تزيد هذه النتائج السيئة من عزلة الشباب. ولكن مجرد التعامل مع البطالة الرسمية ليس علاجا للآثار السلبية للبطالة المقنعَة, والأجور التي تقع تحت خط الفقر، ومستويات العمل المتدنية، وعدم وجود أي حماية اجتماعية. ولذا ينبغي أن تركز السياسات أيضا على الشباب الموجودين خارج سوق العمل والذين لا يسعون بصورة جادة إلى الحصول على عمل، بسبب التزاماتهم العائلية، أو بسبب عجزهم، أو لعوامل أخرى.

٥١ - وينبغي تمكين الشباب كطلبة، وعناصر تنمية، ومساهمين، وأصحاب مشاريع، ومشاركين إيجابيين، وصناع قرار. وينبغي أن يكون الشباب شركاء إيجابيين لا مجرد متلقين سلبيين في وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة للعمل، بحيث يصبحون عناصر حقيقية في تنميتهم الذاتية. وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز على إقرار ملكية الشباب، وإقامة شبكات أهلية وشراكات بين أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والوطني.

٥٢ - وقد أعاد الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ (انظر A/61/3) تأكيد الالتزام بوضع وتنفيذ استراتيجيات توفر فرصا حقيقية وعادلة أمام الشباب للحصول على العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق، والإصرار على إدراج فرص عمل الشباب في التيار الرئيسي لاستراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية، ووضع سياسات وبرامج لتحسين إمكانات توظُّف الشباب عن طريق التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة، تلبي طلبات أسواق العمل.

٥٣ - إن عمالة الشباب ضرورية للقضاء على الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. فعندما يعاني الشباب من البطالة تضيع إمكانات هائلة. وإذا لم يحصل الشباب على العمل اللائق، سيكون من الصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هنا، ونظرا لكون حصول الشباب على العمل اللائق والمنتج مهم لتحويل مسار دورة الفقر، فإن خلق فرص العمل أمام الشباب ينبغي النظر له في الإطار الأوسع لتحقيق هدف الحد من الفقر.

باء – المسؤولية الاجتماعية للشركات وإسهامها في التنمية الاجتماعية

٥٤ – لم يعط إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٥] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية سوى اهتمام محدود للدور الهام الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تشجيع التنمية الاجتماعية, وعلى الأخص بتشجيع مبادئ العمل اللائق، وتخفيف وطأة الفقر، والإدماج الاجتماعي. فقد اكتفى برنامج العمل بتشجيع ''المؤسسات الوطنية وعبر الوطنية على العمل في إطار احترام البيئة مع امتثالها للقوانين والتشريعات الوطنية، ومع إعطاء الاعتبار اللائق للتأثير الاجتماعي والثقافي لأنشطتها''[٦].

٥٥ – بيد أنه منذ منتصف التسعينات، يبدو أن هناك قدرا كبيرا من إعادة التفكير بين الكثيرين من صناع السياسات بشأن مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فخلال السنوات العشر الأخيرة تراجعت القواعد الحمائية التشريعية، ومع تزايد المرونة وانعدام الضمانات في أسواق العمل، تبنت المؤسسات الكبيرة مدونات طوعية لقواعد السلوك ومجموعات من الالتزامات لكي تطبق ممارسات العمل اللائق. وعلى مستوى فرادى الشركات، تزايد التأييد لوجهة النظر القائلة بأن على الشركات أن تتجاوز المساهمة بالمال في الأعمال الخيرية لتصل إلى حل المشكلات الاجتماعية، وأن المبادرات التي تشجع المسؤولية الاجتماعية للشركات تساهم في نهاية الأمر في ربحية الشركة. وهناك الآن مجموعة من المبادرات الطوعية من جانب الشركات الخاصة، يتعلق كثير منها بشركة واحدة تعمل بمفردها؛ والبعض الآخر عبارة عن مبادرات تضم مجموعة من الشركات، داخل قطاع معين في أغلب الأحيان، بينما أخذ البعض الآخر شكل شراكات بين الشركات الخاصة والحكومات والوكالات الدولية.

٥٦ – وقد استُمد الكثير من مدونات قواعد السلوك الطوعية التي تُطبقها الشركات من المبادئ التوجيهية التي وضعتها المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. فمجموعة المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والإعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الذي صدر عن منظمة العمل الدولية، وكلاهما وُضع أساسا في أواخر السبعينات وتم تعديله بعد ذلك، يشجعان الشركات على الالتزام بمعايير الكشف وعلاقات العمل، والبيئة، والرشوة، ومصالح المستهلكين، والتنافس، والضرائب، والتكنولوجيا. فمدونات

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

قواعد السلوك الطوعية المعنية بمسائل العمالة، تردد ما سبق أن جاء في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الذي صدر عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨، وتشجع الشركات على تقديم التسهيلات والمعلومات والمشورة إلى ممثلي الموظفين. كما تدعو هذه المدونات الشركات إلى تطبيق معايير عمل لا تقل إنصافا عن تلك التي يطبقها أصحاب العمل المماثلين في البلد المضيف.

٥٧ - والميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي صدر عام ٢٠٠٠، هو مبادرة طوعية لها هدفان، هما تعميم مراعاة عشرة مبادئ محددة في أنشطة الأعمال التجارية على صعيد العالم، وتحفيز الإجراءات ذات الصلة دعما للأهداف الإنمائية للأمم المتحدة. ويهيب هذا الميثاق بالشركات الراغبة في الأخذ بهذه المبادئ العالمية الهادفة إلى جعل العولمة أكثر استقرارا وشمولا أن تلزم نفسها بالمبادئ العشرة التي تشمل حماية حقوق الإنسان، ومعايير العمل الأساسية، وحماية البيئة. وبحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، كان عدد المشاركين في الميثاق قد زاد إلى ما يقرب من ٣ ٠٠٠ مشارك من ٢ ٥٠٠ مؤسسة منتشرة في ٩٠ بلدا. وكون الميثاق العالمي صك طوعي وليس صكا قانونيا، يثير أسئلة بشأن مدى فعاليته في الترويج للمبادئ الاجتماعية في عالم الشركات. كما أن هناك خطرا يتمثل في أن بعض الشركات قد تسعى للاستفادة بارتباطها بالأمم المتحدة عن طريق هذا الميثاق، في الوقت الذي لا تلتزم فيه التزاما كاملا بتنفيذ المبادئ الواردة فيه.

٥٨ - وتأتي أيضا الضغوط التي تتعرض لها الشركات للالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات من صناديق الاستثمار ومجموعات الضغط المتصلة بها. وعلى سبيل المثال، فإن مبادئ الاستثمار الرشيد، التي أُعلنت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تستفيد من سلوكيات الإيثار لدى من لديهم مدخرات للاستثمار. وقد وضعت المبادئ الطوعية الستة التي قامت عليها المبادرة بالتعاون مع صناديق ومؤسسات المعاشات التقاعدية وكذلك مع خبراء، وهي تستند إلى مجموعة من ٣٥ إجراء يمكن أن يتخذها مديرو الأصول ومؤسسات الاستثمار لإدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتصلة بحوكمة الشركات في أنشطتهم الاستثمارية. وحتى الآن وصلت قيمة الصناديق الاستثمارية التي تؤيد هذه المبادئ إلى أكثر من ٨ تريليونات دولار.

٥٩ - وفي عالم المال، بدأت الوكالات المتخصصة في تقدير درجة الجدارة الائتمانية تدرج المجموعة الكاملة لمعايير العمل الرئيسية التي وضعتها منظمة العمل الدولية في مقاييسها للتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، أُقيمت في العديد من البلدان صلة بين مدونات ممارسات الشركات وأنظمة أسواق البورصة. وعلاوة على ذلك، استُحدثت الأرقام القياسية

''لاستدامة'' البورصة، التي تتعقب أداء الشركات المدفوعة بالاستدامة فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من المسائل، بدءا من حقوق الإنسان فيها وحتى سجلاتها البيئية. وتستبعد هذه الأرقام القياسية تماما الشركات في بعض القطاعات، على أساس أنه غير مرغوب فيها اجتماعيا على الإطلاق، كما هو الحال بالنسبة لإنتاج التبغ والأسلحة.

٦٠ - ومع تزايد وعي المستهلكين بظروف العمل السيئة التي تُنتج السلع في ظلها في أغلب الأحيان، أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تتعرض لضغوط لكي تكفل معاملة كريمة لعمالها على امتداد سلسلة الإمدادات. ومن بين التطورات المهمة في هذا الشأن الرصد الدولي لممارسات العمل لدى الشركات الذين ينتجون سلعاً تحت علامات تجارية ولدى مورديها بغرض تحسين معايير العمل فيها. ورغم أن معظم الشركات تدعي أنها تفتش مصانع مورديها بصورة دورية، فإنه يبدو أن هذا النظام هش. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتم عملية الرصد بواسطة عدة منظمات، بما في ذلك المجموعات التي تسعى إلى تحقيق أرباح، وكذلك المنظمات غير الحكومية. وقد حققت جهود الرصد هذه قدرا من النجاح، لعل أهمها تقليل حدة أخطر أشكال عمل الأطفال.

٦١ - من المهم أن تكون الشركات الملتزمة بصورة إيجابية بتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات، ملتزمة بنفس القدر بشفافية أنشطتها والمساءلة عنها عن طريق رفع تقارير علنية. ولهذا الغرض، اعتُبرت إحدى هذه المبادرات، وهي المبادرة العالمية للإبلاغ في عام ١٩٩٧ جهدا طموحا لإيجاد إطار مشترك لتقديم تقارير طوعية عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للأنشطة على مستوى المنظمات. وفي إطار هذه الخطة، قام العديد من الشركات بنشر تقارير بيئية أو تقارير عن استدامتها.

جيم - الهجرة وأثرها في التنمية الاجتماعية

٦٢ - الحقائق الأساسية المتعلقة بالهجرة معروفة جيدا. ففي عام ٢٠٠٥، كان هناك حوالي ١٩١ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم. ونصف هؤلاء تقريبا هم من اليد العاملة في البلدان المقصودة. وفي حين أن ٦ تقريبا من كل ١٠ مهاجرين كانوا يعيشون في بلدان مرتفعة الدخل، فإن ثلث مجموع المهاجرين قد انتقلوا من بلد نام إلى بلد آخر (انظر A/60/871). وأنماط الهجرة الدولية أصبحت أكثر تعقيدا: فقد ازداد عدد الدول التي أصبحت بلدان المنشأ والمقصد والعبور في الوقت ذاته؛ كما أن الهجرة القصيرة الأجل للعمال ذوي المهارات العالية في ازدياد؛ وقد كُثفت الجهود المبذولة لزيادة الهجرة الدائرية، وذلك بشكل مطرد على أساس ثنائي أو إقليمي؛ كما أن نسبة متزايدة من المهاجرين ذوي المستوى التعليمي العالي يجدون عملا في البلدان المرتفعة الدخل. وعلاوة على ذلك، فحوالي ٢,٥ مليون طالب

مسجلون في مرحلة التعليم العالي في الخارج، وإن كانوا لا يشكلون على وجه الدقة جزءا من مجموعة المهاجرين، فإنهم يشكلون جزءا من يد عاملة متنقلة حسنة التعليم مستعدة للاندماج في قوة العمل الشائخة في الكثير من البلدان المتقدمة النمو (المرجع نفسه).

٦٣ - وازدياد الهجرة الدولية يتصل بشكل وثيق بالعولمة، ولا سيما من حيث فرص العمل في مختلف صناعات التشييد والخدمات في الكثير من البلدان المرتفعة الدخل. وفي حين أن عدد المهاجرين قد ازداد بحوالي ٤٠ مليون نسمة منذ بدء عقد التسعينات، فإن معظم هذا الازدياد قد تركز في بلدان مرتفعة الدخل. بيد أن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل متزايد وسعة انتشارها قد خففا أيضا، في الوقت ذاته، من ضغط تدفقات الهجرة على نطاق أوسع.

٦٤ - ولا تزال الأبحاث المستندة إلى الأدلة بشأن العلاقة بين الهجرة والتخفيف من حدة الفقر جد ضئيلة. وبوجه عام، رغم الانتقاد الذي مؤداه أن الهجرة تؤثر بشكل سيء على العمال قليلي المهارات في أسواق العمل في البلدان المستقبلة، وذلك بإزاحة العمال الوطنيين وتخفيض الأجور، فإن حركة اليد العاملة يبدو أنها قد أسهمت في رفع الدخل والإنتاجية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. ومن ناحية أولى، في بلدان المنشأ غالبا ما تزيد تدفقات التحويلات المالية عن المساعدة الإنمائية الرسمية، كما يمكن أن تخفف من القيود التي تفرضها العملات الأجنبية على النمو. وبالإضافة إلى هذا، فإن العمال المستخدمين في الخارج يستطيعون اكتساب مهارات جديدة ويقيمون علاقات تفيد في تنظيم المشاريع التجارية في بلدان منشئهم. والعمال المهاجرون المتمتعون بمهارات قيّمة هم غالبا قادرون على الحصول على مرتبات مغرية وظروف عمل جيدة في مجال الرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات، والتعليم، والمالية - وهي من أسرع الصناعات نموا في البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى، فإنه ليس من غير المعتاد بالنسبة للمهاجرين أن يضطروا إلى قبول وظائف منخفضة المهارات، حتى ولو كانوا ذوي تعليم جيد، أو أن يعملوا في ظروف عمل رديئة، غالبا في الزراعة والبناء والخدمات المترلية. وهناك إجماع على أن التحويلات المالية من العمال في الخارج، والاستثمار والاستهلاك من قبل الجاليات المهاجرة، وتخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بتحويل كسبهم إلى بلد المنشأ، يمكن أن تسهم في آن واحد في تحسين الحالة المالية للعمال المهاجرين في الخارج، ولأفراد أسرهم الذين مكثوا في البلد الأصلي. فالتحويلات المالية تساعد في زيادة استهلاك الأسر، وغالبا ما تُستخدم من أجل التعليم والرعاية الصحية، وبذا فهي تسهم في الحد من الفقر.

٦٥ - وبخلاف اللاجئين وطالبي اللجوء، فإن معظم تدفقات الهجرة العالمية تدفعها العمالة. ولذلك، فسياسة الهجرة هامة جدا من أجل بلوغ أهداف العمالة الكاملة والمنتجة في أي مجتمع. بيد أن العلاقة بين الهجرة وخطة العمل اللائق غير واضحة بشكل قاطع، ذلك أن البطالة تجبر الكثير من العمال المهاجرين على البحث في الخارج عن فرص عمل ليست ذات مكانة جيدة ولا تتطلب مهارات عالية. ورغم أن المهاجرين غالبا ما يستفيدون من فرص العمل الموسعة ومن الأجور الأعلى في بلدان مقصدهم، فإن ظروف العمل كثيرا ما تكون صعبة، بالقياس إلى بلدان المنشأ. وأولئك الذين يجدون أنفسهم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي لن يكون لديهم الكثير من أشكال الحماية القانونية التي يتمتع بها عادة عمال القطاع الرسمي. ففي عدة بلدان، يُستبعد كثير من المهاجرين المؤهلين طالبي العمل بشكل غير عادل في إجراءات الانتقاء من أجل التوظيف. وغالبا ما لا يكون لدى المهاجرين الكثير من وسائل الحماية القانونية من الاستغلال أو ليس لديهم شيء منها البتة. والأرجح هو أن يتعرضوا للتمييز في مكان العمل، بالنظر إلى أنهم غالبا ما تنقصهم اللغة، ومهارات التفاوض، وشبكات الدعم لتمكينهم من استغلال الفرص المقدمة في بلدان مقصدهم استغلالا كاملا.

٦٦ - والهجرة الدولية يمكن أن يكون لها أثر هام على الاندماج الاجتماعي في البلدان المستقبلة والبلدان الموفدة بطرق إيجابية وسلبية على حد سواء. فمن الناحية السلبية، في بلدان المقصد، أسفرت الهجرة أحيانا عن رهاب الأجانب، والتمييز، والصراع الاجتماعي. كما أن كثيرا من العمال المهاجرين يتعرضون عادة للتمييز في المجتمعات المستقبلة، وأحيانا على الرغم من أنهم قد عاشوا في تلك المجتمعات وساهموا فيها لفترات طويلة من الزمن. وحيثما يُضطر المهاجرون إلى تعاطي أعمال هامشية منخفضة المهارات ومنخفضة الأجور، فإنه يمكن أن يُدفع بهم وبعائلاتهم إلى الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ومن الناحية الإيجابية، هناك أمثلة على بلدان فيها مجموعات كبيرة من المهاجرين قد استفادت من قدر أكبر من التنوع، وتمتعت بفترات طويلة من التعايش السلمي بين مختلف الجماعات الإثنية والدينية، وفي أحيان كثيرة أقامت نظما اقتصادية دينامية تنافسية يُمنح فيها المهاجرون فرصا حقيقية للنجاح والازدهار. أما بالنسبة لبلدان المنشأ، فيمكن للهجرة إلى الخارج أن تشكل مساوئ كبيرة ناجمة عن انفصال الأسر القسري لفترات طويلة من الوقت، الأمر الذي يمكن أن يؤثر في أدوار الجنسين والعلاقات بين الأجيال. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن التحويلات المالية يمكن أن تساعد في ازدياد الاستهلاك الأسري، وغالبا ما تُستخدم من أجل التعليم والرعاية الصحية، فإن هذا الإنفاق يخلق عادة فوارق في تلك المجتمعات بين أسر الذين يحصلون على دخل من الخارج من أفراد أسرهم وبين الأسر التي لا تتمتع بهذا الدخل، مما يزيد من عدم المساواة.

رابعا – الاستنتاجات

٦٧ – أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرون أهمية خلق فرص العمالة والعمل اللائق بالنسبة للتنمية الاجتماعية. فالعمالة لها دور رئيسي في تعزيز الازدهار، والقضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار، والسلام، والوئام الاجتماعي. وأهمية خطة العمل اللائق المستندة إلى العمالة المنتجة التي يجري اختيارها بحرية، والحقوق في العمل ومعايير العمل الأساسية، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، أنها تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والحد من الفقر عن طريق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق ينبغي أن يكون هدفا رئيسيا للسياسات الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦٨ – **واستنادا إلى هذا التقرير، تُقدم التوصيات التالية:**

(أ) **ينبغي استنباط سياسات لسوق العمل وتنفيذها مع مراعاة أثرها الاجتماعي**. وهناك حاجة إلى التصدي إلى ازدياد البطالة والتوفيق بين قوى السوق وبين هدف خطة العمل اللائق. وعدم تنفيذ هذه السياسات يعرِّض آفاق التنمية الاجتماعية للخطر ويشكل تهديدا للاستقرار والسلام.

(ب) **لجميع الأفراد، بغض النظر عن السن، أو نوع الجنس، أو الأصل الإثني، أو العرق، أو العجز، الحق في تكافؤ الفرص، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية.** واستراتيجيات العمالة والحد من الفقر ينبغي أن تستهدف الجماعات الضعيفة المهمشة في سوق العمل، كالعمال المتقدمين في السن، والمعوقين، والشعوب الأصلية، والمهاجرين الذين يواجهون عدم الأمن في مجال العمل وفرصا محدودة بالنسبة للحصول على العمل اللائق. وينبغي أن تعتمد الحماية الاجتماعية نهجا قائما على الحقوق، كما ينبغي توسيعها كي تشمل العمال في الاقتصاد غير الرسمي. وينبغي أيضا توفير الحماية الاجتماعية للذين لا يستطيعون التماس العمالة الفعلية أو للعاطلين عن العمل مؤقتا.

(ج) **يتطلب توفير العمالة المنتجة للشباب سياسات اقتصادية واجتماعية متماسكة ومنسقة**. وعمالة الشباب أمر حيوي بالنسبة للتنمية الاجتماعية. فهي تسهم في الحد من الفقر، والاندماج الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال؛ كما أنها تؤدي إلى المشاركة في المجتمع، والمواطنة النشطة، والاستقلال، والاكتفاء الذاتي. وهي هامة أيضا بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ففي وسع الشباب المهرة الذين يدخلون قطاعات الاقتصاد المنتجة المساعدة في زيادة الإنتاجية وقدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة في السوق العالمية. ومبادرات العمالة للشباب تكون أكثر نجاحا عندما تعالج التعليم والتدريب، وتدعم مبادرات تنظيم المشاريع

التجارية وخدمات سوق العمل. والحالة المثلى هي أن تُوضع تلك المبادرات وتُنفذ بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين. فمن المتفق عليه عموما أن استراتيجية عمالة الشباب المتكاملة ينبغي أن تضم سياسات اقتصاد كلي داعمة لمعالجة العرض والطلب في مجال العمل. فينبغي عدم النظر إلى مكافحة بطالة الشباب على أنها تكاليف، بل استثمار يمكّن الشباب من أن يصبحوا شركاء نشطين في مجتمع شمولي. وفي هذا السياق، ومثلما أقرت ذلك الجمعية العامة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، ينبغي دمج هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، في مجموعة الأهداف الجديدة المستعملة لمتابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٧].

(د) **عند رسم معالم الحوكمة العالمية الآخذة في التطور، من الضروري تحقيق التوازن بين المُثل النظرية والممارسة العملية.** والمجتمع والتنمية المستدامة يتوقفان على السلوك المسؤول من جانب جميع الجهات الفاعلة، وذلك إلى درجة أكبر بكثير مما يمكن تسجيله في التشريعات المفصلة والأنظمة المعقدة. فالسياسة العامة، بما فيها السياسة الاجتماعية، هي من مسؤولية الدول، وينبغي ألا يُتوقع من الشركات أن تضطلع بالمسؤولية عن السياسة الاجتماعية. بيد أن الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ضرورية لاستكشاف الوسائل لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لتوفير العمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وفي النهاية الإسهام في الحد من الفقر. ومنذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، طرأ كثير من التطورات المشجعة الداعمة لزيادة التعاون في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة المذكورة آنفا، وينبغي تشجيع تلك التطورات.

(هـ) **فيما يتعلق بالهجرة، ينبغي التشديد على النقاط التالية:**

'١' **من الضروري أن تكون سياسات الهجرة مستجيبة للاحتياجات وشاملة للجميع.** وقد أصبح تزايد حركة اليد العاملة عاملا لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي، ويجب على جميع البلدان تقييم حالتها الديمغرافية واحتياجات سوق العمل لديها بشكل واقعي؛

'٢' **وهناك حاجة إلى فهم أفضل للصلة بين الهجرة وأنماط الاستثمار والاستهلاك في البلدان الموفدة والمستقبلة على حد سواء.** وهذا يضمن أن تصبح سياسة الهجرة أداة أكثر فعالية بالنسبة للازدهار

(٧) انظر أيضا A/61/1، الفقرة ٢٤.

الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وفي النهاية القضاء على الفقر في البلدان النامية؛

'٣' **ينبغي الاعتراف بإسهامات المهاجرين الإيجابية في التنوع والقدرة التنافسية في المجتمعات المستقبلة لهم.** وبهذا، يسهم المهاجرون في تحقيق أهداف مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية المتعلقة بالإدماج والاندماج الاجتماعيين؛

'٤' **وأخيرا هناك حاجة ماسة إلى شراكات أمتن بين البلدان المستقبلة والبلدان الموفدة على الأصعدة الثنائية والإقليمية والعالمية.** فهذه الشراكات تساعد على تحقيق قدر أكبر من التماسك بين السياسات، وتوزيع أكثر إنصافا للمنافع الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ.